

الفصل السادس

بعثة إيرفد وبناء السياسات العامة

فور تسلّمه مقاليد الحكم، قرّر الرئيس شهاب تعزيز التعاون مع فرنسا شارل ديغول، الذي تعود معرفته به إلى ثلاثينات القرن الفائت وهو الذي صار نموذج الشعب المثاليّ عسكريًا وسياسيًا. كان لا بدّ للحكومة في بيروت من فتح باب التعاون مع فرنسا كطريقٍ ثالث بين التأثير الأنكلوسكسوني السائد في عهد الرئيس كميل شمعون من جهة، والخيار السوفياتي من جهة أخرى. أريد من التعاون مع فرنسا السماح للبنان بأنّ يتموضع خارج الصراعات والتوترات المنبثقة عن الحرب الباردة.^{٣٧٧}

تطلّع الرئيس شهاب إلى مباشرة إصلاح سياسيّ بخطوات بطيئة متدرّجة، توسّلت هدفين ضروريين ومتلازمين: تعديل قانون الانتخاب وإدخال تعديلات على الدّستور. كان يرى الهدف الأوّل طريقًا حتمية لبلوغ الهدف الثاني من خلال نشوء واقع سياسيّ جديد في مجلس النواب، يدرك جدّية الحاجة إلى تطوير المؤسسات الدّستورية اللبنانية التي كانت لا تزال تحافظ على الأحكام نفسها منذ إصدارها للمرّة الأولى في ٢٣ أيار ١٩٢٦. بعد عقدين من الزمن على الاستقلال، لاحظ الرئيس شهاب أنّ آلة الحكم باتت تتطلّب مراجعةً جديدة، وخصوصًا في علاقات المؤسسات الدّستورية بعضها ببعض، متيقنًا من أنّ تطويرًا كهذا ينبغي أن ينبثق من قبل تلك المؤسسات.^{٣٧٨}

«كان هناك هدف وهو تنمية البلد، ولا ننسى أبدًا مقولة (On a crée l'indépendance)، أي «خلقنا الاستقلال، ويجب علينا خلق دولة الاستقلال. كان هذا أحد أهداف شهاب الأساسية، ومن الوسائل التي استعملت

377- S. Malsagne. Chronique de la construction d'un État. Journal au Liban et au Moyen-Orient (1959-1964), Paul Geuthner, 2014, p. 8.

٣٧٨- نقولا ناصيف، مرجع سابق، جمهورية فؤاد شهاب، صفحة ٤٢٠-٤٢١.

هي تلبية احتياجات المجتمع لتكوين وخلق دولة الاستقلال. هذا تحديداً، أي خلق دولة الاستقلال، هو ما يلخص عمل الرئيس شهاب بحسب مراد. «وجد الرئيس شهاب بأنّ الوسائل لتحقيق دولة الاستقلال هي مواجهة الوضع الراهن بنواحيه السلبية والإيجابية، وتلبيته من كافّة النواحي. كانت تلك «رسالة» بالنسبة إلى الرئيس شهاب. يقول جان مراد إنّ من أجل أن يفهم أي شخص ما قام به الرئيس شهاب، يجب أن يفهم شخصيته؛ ففؤاد شهاب كان أولاً يجسّد الرجل النزيه (l'honnête homme personifié)، شخص مؤمن برّه ويصليّ، شخص لديه حسّ بالغير، لا ينظر إلى سرته، بل دائماً إلى أمامه. لم يفكر يوماً فؤاد شهاب بأنّه سرّة (Nombril) العالم، ولا بأنّ العالم هو سرته. عالم فؤاد شهاب كان الغير ومصالحة الغير. كان شخصاً متجرّداً لآخر الحدود، لديه بساطة في حياته وفي تعامله مع الغير، واضح إلى أقصى الحدود، يكره الكذب وعدم المسؤولية والاستغلال. كان رجلاً عادلاً (un homme juste).»^{٣٧٩}

وفي السياق نفسه، يشير بطرس إلى أنّ الشيء الذي جعل أسلوبه في الحكم ساحراً ومستقطباً لعددٍ من الشخصيات الفعالية السياسيّة، يعود إلى طبعه الشخصي الذي انطبع بالصدقية. فيقول بطرس إنّ شهاب كان مارداً في الكبر وعزّة النفس والوطنية والنزاهة، لكنّه في المقابل لم يكن متعجرفاً، بل كان لطيفاً ومهدباً ومتواضعاً إلى أقصى الحدود، وتميّز بالتحفّظ وبحفظ الحدود بينه وبين الآخرين... كان يتكلّم باتزان فيقول الحقيقة من دون أن يجرح، ويحلّل الأمور بروية وبُعدٍ نظر، وما لم يكن يعرفه وغير متأكّد من معلوماته حوله لا يتكلّم فيه إلّا بعد إشباعه درساً.^{٣٨٠}

يقول الأستاذ جبرائيل يونس بأنّه عندما أتى الرئيس فؤاد شهاب إلى الحكم، كان لديه صديقان هما تقيّ الدين الصلح والمنسيينور يوحنا مارون خادم رعيّة مار جريس في وسط بيروت وفي الوقت نفسه سفير لبنان في منظمّة اليونسكو في باريس. وفي حكم وجوده في فرنسا، تعرّف المنسيينور مارون إلى بعثة إيرفد والأب لوبريه الذي كان عالماً اقتصادياً كبيراً، وهو الذي وبالاشتراك مع فرانسوا بيرو (François Perroux) أستاذ العلوم الاقتصادية في جامعة الحقوق في باريس، عملاً على الاقتصاد وطوّراه لكي يصبح «الاقتصاد الإنساني» (Economie Humaniste). فالأب لوبريه حوّل تلك النظرية

٣٧٩- جان مراد، مقابلة، مرجع سابق.

٣٨٠- أنطوان سعد، مرجع سابق، صفحة ١٠٤.

إلى واقع عمليّ ووضع كتابًا بعنوان «Dynamique concrète du développement» أي ديناميات التنمية الملموسة، شمل كلّ الأساليب التي تدل على كيفية تطبيق الاقتصاد الإنسانيّ من خلال التنمية الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية، إلخ...^{٣٨١}

فما كان من المونسنيور مارون إلّا أن أخبر الرئيس شهاب عن بعثة «إيرفد» (معهد الأبحاث والتدريب بهدف التنمية) وعملها، وكانت إيرفد قد بدأت عملها في فرنسا، وما لبثت إلى أن تبنت الأمم المتّحدة وجهات نظرها الاقتصادية والتنموية وحاولوا تطبيق تلك النظريات في بعض بلدان العالم الثالث معتمدين على الأب لوبريه وبعثة إيرفد للقيام بهذا العمل فوسّعت إيرفد عملها في البرازيل، التشيلي، السنغال، التشاد، الفيتنام، فلبنان بناءً على نصيحة المونسنيور مارون، الذي نصح الرئيس شهاب بشيءٍ آخر يعنى بتحديث وتنظيم الإدارة، وهو الإتيان بالخبير الانتندان لاي (L'Intendant Lay).^{٣٨٢}

تمّ إبرام عقد مع بعثة إيرفد من خلال وزارة التصميم، من أجل وضع دراسات إنمائية واجتماعية واقتصادية وإنسانية على مساحة كلّ لبنان. وتمّ الاتفاق على إرسال خبيرين لمتابعة بعض الدورات التدريبية في باريس، فتمّ اختيار محمد جنون وجبرائيل يونس من قبل وزير التصميم آنذاك فؤاد بطرس. بدأ العمل في لبنان في بداية العام ١٩٦٠ عندما قدم سبعة خبراء أجنب بالإضافة إلى جنون ويونس وبدأ تطويع، وتجنيد وتوظيف خبراء لبنانيين من مختلف الاختصاصات، فتمّ تقسيم المناطق اللبنانية على صعيد المحافظات إلى zone و sous-zone من أجل أن تكون متجانسة وبدأ العمل على وضع الدراسات، وعلى ضوء تلك الدراسات، تمّ وضع خطة خمسية.^{٣٨٣}

يقول مروان حرب بأنّ الرئيس شهاب اعتبر أنّ أوجه اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية تشكّل المصدر الرئيس للاضطرابات والتوترات السياسية، وتمثّل الإشكالية الرئيسة التي تستدعي حلاً. وهكذا ومن أجل إيجاد حلّ لأوجه اللامساواة هذه ارتأت الشهائية أنّه من الملحّ تطوير فلسفة جديدة سياسية-اقتصادية ووضعها موضع التطبيق. وفي الواقع قامت استراتيجية الفلسفة الشهائية على أساس توازن السلطات والتوزيع العادل للثروة الوطنية بين الطبقات والمناطق واختلاف الفئات الاجتماعية في لبنان. ويندرج ذلك

٣٨١- جبرائيل يونس، مقابلة، مرجع سابق.

٣٨٢- المرجع نفسه.

٣٨٣- جبرائيل يونس، مقابلة، مرجع سابق.

في سياق اجتماعي-سياسي حديث، ليبرالي وديمقراطي وإعادة تحديد مفهوم الدولة، وتعزيز العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع المدني من خلال تشجيع كل مواطن على المشاركة في صوغ وتنفيذ المشاريع المشتركة على المستوى الوطني.^{٢٨٤}

كلف الرئيس شهاب الأب لوبريه ومؤسسة «إيرفد» إجراء دراسات استقصائية ومسح شامل لجميع القدرات الطبيعية والبشرية والاقتصادية والاجتماعية على كافة الأراضي اللبنانية، واقتراح خطط ومشاريع وحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية القائمة. كان الأب لوبريه (كاهن فرنسي ورجل اقتصاد) مدير مؤسسة «إيرفد»، وهي مؤسسة رائدة عالمياً كانت تعتمد على منظمة اليونيسكو والفاتيكان لإجراء دراسات للتنمية في بلدان العالم الثالث. إختيار هكذا مؤسسة عالمية، جعل الدراسات ومشاريع الإصلاح خارج سلطة تأثير أصحاب المصالح الطائفية التقليدية.

جاءت تقارير بعثة إيرفد في ٨ مجلدات عالجت كافة قضايا الإنماء في لبنان من مختلف جوانبها. فتضمنت جرداً للمعطيات الطبيعية والبشرية والاجتماعية والاقتصادية لكل منطقة من مناطق لبنان، وارتكزت على دراسات تفصيلية لطبيعة كل قضاء ومناخه، وخصائص كل مدينة وقرية، وحاجة كل منطقة، وطاقتها في الخلق والإبداع في هذا الميدان أو ذاك.

فاستند إليها لتنظيم عملية التخطيط للإنماء الشامل المتكامل في البلاد، وإصدار مجموعة من القوانين والمراسيم في كافة الميادين، وتحديد أوصاف وتوزيع المناطق ما بين صناعية وزراعية وسياحية، كي لا تبقى أي أرض في لبنان عرضة للإهمال والهدر والتشويه... وإنشاء ما عُرف بمراكز الاستقطاب في المناطق، التي شكّلت محور الإنماء للمناطق من حولها.

تناوبت بعثتان «لإيرفد» (IRFED-Liban) بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٤ ضمّت موظفين في معظم الأحيان فرنسيين ولبنانيين. المهمة الأولى كانت لقيادة الأعمال في لمدة أحد عشر شهراً. وابتداءً من العام ١٩٦٠، تشكّل الفريق المكوّن من ثمانية وثلاثين عضواً منهم تسع خبراء فرنسيين وطاقم من تسع وعشرين لبنانياً عملوا بقيادة الأب لويس جوزيف لوبريه، وبدأوا بطلب من الرئيس شهاب القيام بدراسة منهجية حول الحاجات والإمكانات في لبنان.^{٢٨٥}

٢٨٤- مروان حرب، مرجع سابق، صفحة (٥٦-٥٧).

٢٨٥- ستيفن ملسان، مرجع سابق صفحة ٩.

وعلى صعيدٍ آخر، يقول يونس، أسّست بعثة إيرفد «معهد التدريب على الإنماء» ضمن هيكلية وزارة التصميم، مهمته تخريج اختصاصيين في التنمية بهدف العمل في المناطق من جهة، ومن جهة أخرى من أجل توحيد نظرة الثقافات للمتخرجين اللبنانيين. ففي لبنان ثقافات عدّة، فثقافة الجامعة الأميركية في بيروت تختلف عن ثقافة جامعة القديس يوسف، التي تختلف بدورها عن ثقافة جامعة بيروت العربية. فهؤلاء سيتناقضون في الحياة العملية، فكان لا بدّ لخريجي تلك الثقافات المتعدّدة من متابعة دورة مدّتها سنة من بعد تخرّجهم كأطباء أو محامين أو مهندسين أو أي اختصاص، من أجل توحيد نظرتهنّ للأمور على صعيد الوطن، ولم تقتصر تلك الدورة على الذين يهدفون الوظائف العامّة، بل شملت الجميع. كان الهدف الأساسي هو توحيد نظرة المتعلّمين للعمل في لبنان وتوجيههم في اتجاه التنمية التي هي خلاص لبنان.^{٣٨٦}

في المرحلة الأولى، يقول يونس، توزّع حوالي ١٥ فريق على كلّ المناطق اللبنانية وكان معهم مجموعة أسئلة (Questionnaire) تشمل كلّ شيء توجّهوا بها إلى المواطنين، بالإضافة إلى درس كامل للأوضاع. دامت تلك العملية حوالي السنتين بحيث استطاعت الفرق تكوين فكرة عن كلّ منطقة وحاجاتها من خلال إعداد تقارير. ثم تمّ اقتراح هيكلية للتنمية تقوم على تعيين مساعد إنمائي في كلّ محافظة يرأس الفرق في مناطق المحافظة، وفي كلّ قضاء فريق يضمّ اختصاصيين في كلّ المجالات المعنية في التنمية. يقترح هؤلاء المشاريع الإنمائية ويسهرون على تنفيذها، والأهمّ من ذلك بأنّه يشركون المواطنين بالتنفيذ. على سبيل المثال، في منطقة تولّا قضاء البترون، أرادوا شقّ الطرقات، وساحات عامّة وتحسينات اجتماعية وبنوية. وتمّ ذلك على أساس أنّ الدولة تؤمّن المواد (أنايب، إسمنت، إلخ.)، وأهل القرية يقدمون اليد العاملة مجاناً. نجحت تلك التجربة في بعض القرى، واستمرّ العمل على هذا الشكل. فمن خلال كلفة قليلة كان باستطاعة لبنان العمل على تنمية شاملة، فقد تمّ اقتراح خطة معيّنة لكلّ منطقة حسب حاجاتها. للأسف توقّف كلّ شيء عندما غادرت بعثة إيرفد وتمّ انتخاب شارل حلو الذي نسف كلّ خطة بعثة إيرفد ومشاريع الرئيس شهاب.^{٣٨٧}

٣٨٦- جبرائيل يونس، مقابلة، مرجع سابق.

٣٨٧- المرجع نفسه.

عُرِضَتْ نتائج التحقيق بالكامل على الحكومة اللبنانية في أيار ١٩٦١ تحت عنوان «دراسة أولية لاحتياجات وفرص التنمية في لبنان». للمرة الأولى، تمّ تحديد الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في البلاد بشكل تقرير علنيّ. وكشف تحقيق إيرفد أيضًا عن مدى عدم المساواة الاجتماعية (٨١٪ من إجمالي السكّان يتحكّمون بنسبة ٠٦٪ من الدخل القومي) وعدم التوازن في الهياكل الاقتصادية لدولة تقوم بشكل مفرط على الخدمات حيث القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) تعاني من عدم كفاية التنمية. إنّ سياسة عدم التدخل الاقتصادي التي عُمل بها بعد الحرب العالمية لم تؤدّي إلّا لزيادة الفجوة بين المركز البيروتي وبرجوازية المدن الساحلية من جهة، والكتلة الفقيرة (بغالبية إسلامية) من جهة

أُنيط بمهمّة إيرفد- لبنان الثانية (١٩٦١-١٩٦٤) بشكلٍ رئيسي تحضير خطة التنمية اللبنانية. وقد حضرها المحامي موريس الجميل، أحد رواد التخطيط في لبنان والذي كان يتشارك مع الجنرال فؤاد شهاب بكثيرٍ من أفكاره الإصلاحية. وقد أُنيط بمهمّة إيرفد الثانية تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية للبنان. ونصّ العقد الموقع في ٢٦ حزيران ١٩٦١ مع الحكومة اللبنانية أن ينتهي العمل في ٢٦ حزيران ١٩٦٤ على أن يبقى ثلاثة خبراء فرنسيين في المكان لشهرين إضافيين للتأكد من تصفية ورشة العمل. وتألّف فريق لوبريه من إثني عشرة خبيرًا أجنبيًا، بمعظمهم فرنسيون، وكان أحدهم، المدير نفسه، بدوام جزئي، مع خمسة خبراء مستشارين بدوام كامل. وبلغ عدد الموظّفين اللبنانيين في البعثة ٥٤ شخصًا كلّفوا بالخدمات العامة والإدارية، والتوثيق والظروف، وخدمات التخطيط. في ضوء الصعوبات التي واجهتها الإدارة في تعيين أفراد الطاقم اللبنانيين، عهدت الحكومة إلى إيرفد في ٤ كانون الأول بمهمّة توظيف هؤلاء الموظّفين، بالإضافة إلى إدارة النفقات العامة والتشغيلية. وقرّر الرئيس شهاب أن تُلحق المهمّة الثانية بوزارة التخطيط، كمديرية مؤقتة للدراسات والتخطيط تحت اسم «مهمّة إيرفد-لبنان». الهدف الرئيسي المحدّد في ٤ كانون الأول ١٩٦١ كان إعداد مسوّدّة أولية للخطة الخمسية الأولى للسنوات ١٩٦٤ إلى ١٩٦٨. وتمّت الموافقة على هذه المسوّدّة في ٠٢ أيار ١٩٦٤ من قبل مجلس الوزراء. وبذل جهد كبير في جمع البيانات. ومنذ باكر تشرين الثاني ١٩٦٢ نُشرت قائمة مفصّلة بالتطوير اللازم لكلّ قطاع وعُرفت هذه القائمة باسم «خطط العمل العامة» لوضع الخطة. وتوّجت هذه الوثائق في تموز ١٩٦٣ بنشر الخطة اللبنانية الأولى والتي دُعيت «الملف الأساس لمقترح مشروع الخطة الخمسية». وهذا

المقترح رسم أنشطة الدولة للسنوات الخمسة المقبلة وأتبع بمرحلة ثالثة تتعلق بمقترحات لخطّة التطوير للأعوام ١٩٦٤ إلى ١٩٦٨.

خلصت الدراسة الأولى لبعثة إيرفد عن «حاجات وإمكانيات التطوير في لبنان» (Tome 1) إلى أنّ القاعدة الأساسية للتطوير هي في الواقع التخفيف من أسباب إخفاقاته، وتقوية العوامل الإيجابية، وتقليل العوامل السلبية إذا كانت معيقة أو مُخلّة بالتوازن. وإنّ معرفة المعطيات التي يجب تطويرها والمقاربات المشجّعة للتطوير تفترض إقامة أو تقوية وحدات خاصّة. كما إن تنسيق الجهود للتطوير يتطلّب أن تمتلك الوزارة المكلفة بدراسة التطوير والتجهيز الوطني، ووزارة التخطيط، الوسائل المناسبة وأن يركز وضع وتنفيذ الخطّة على مؤسسات راسخة إقليمياً ومناطقياً. ومن من الملح إنجاز شبكة البنى التحتية الأساسية (شبكة الطرق، سكة الحديد، المرافئ، المطار الدولي، الاتّصالات، الطاقة الكهربائية، تمديدات مياه الشفة، التجهيزات الصحيّة، التجهيزات التعليميّة).^{٣٨٨}

يتابع التقرير: هكذا يُصبح لزاماً اعتبار الخطّة كوسيلة لإضفاء المزيد من الفعالية على الدولة والمزيد من الازدهار لضمان توزيع أفضل على مختلف المناطق في الوطن. وإنّ التعاون بين الوزارات حول المخطّط، وتنفيذ الإصلاح الإداري مع الاهتمام باللامركزيّة في مجهود التطوير على مستوى الوحدات والقاعدة، سيؤدّيان سريعاً إلى تحفيز النخب والعامّة. وهكذا تحفيز لا يمكن أن يتحقّق إلا بالتعاون المستمرّ بين المبادرة الخاصّة والقطاع العام لتعميم التطوير. وهذه شروط تقوية حيث الكلّ يتضافر ويتضامن، وحيث المصالح الفرديّة تتراجع أمام السعي لتحقيق الصالح العام.^{٣٨٩}

ولكي يكون التطوير حقيقياً، يجب أن يكون شاملاً أي وبحسب العبارة المحبّبة إلى قلب البروفسور فرانسوا بيرو، أن يكون للفرد كلاً وللأفراد كلّهم. أي في التطوير تُعطى الأهميّة لكلّ الطبقات في الشعب الذي يستوعب حينئذ في معيشتته التطور التكنولوجي فيما يكتّف في الوقت ذاته ميزته الإنسانيّة. التطوير الختامي يعني الهدف المحدّد هو الارتقاء الإنساني؛ التطوير النسبيّ يعني تكييف الوسائل مع الأهداف المرسومة؛ التطوير المتراصّ يشير إلى أن كلّ القطاعات تتقدّم سوياً بتناغم دون حصول اختناقات تعيق التطوير.^{٣٩٠}

٣٨٨- جبرائيل يونس، تقرير بعثة إيرفد: الفرصة الإنمائية الضائعة، دار نوفل، بيروت، ٢٠١٦.

٣٨٩- المرجع نفسه.

٣٩٠- جبرائيل يونس، مرجع سابق.

في ما يتعلّق بوسائل وميادين التخطيط في لبنان، دائماً بحسب تقرير إيرفد، فالتخطيط يجب أن يكون من نمط أصيل موثم للواقع اللبناني. يجب التوجيه والتحفيز، لا الإكراه. طبعاً، درجة التخطيط التي يُطمح إليها تختلف حسب الأهداف والعمليات. أحياناً ينبغي أن تنكبّ الدولة على التخطيط الشامل، وأحياناً يكون التخطيط تخطيطاً توجيهياً يترك مجالاً رحباً من الحرّية للمجموعات والشركاء والأفراد، مع الحفاظ على إمكانيّة الدعم المالي والتكنولوجي من الدولة أو حتى تدخلها بشكل كاجح.^{٣٩١}

المجلّد الأول (Tome 1) من تقرير بعثة إيرفد احتوى على مقدّمةٍ عامة عن التماسك الوطني ودور بيروت والحاجة إلى بعض التخطيط ودراسة إيرفد لمفهوم التنمية. طريقة التحليل المستخدمة للدراسة الإقليمية أو التحليل الجزئي، التحليل الكلي وبعض مشاكله، النمو السكاني، ميزان التجارة الخارجية وميزان المدفوعات. وسائط ومجال التخطيط، حقائق إيجابية وعوامل سلبية للتنمية والإجراءات الأساسية.

الجزء الأول خُصّص للوضع الاقتصادي والاجتماعي. فالقسم «أ» منه درس السكّان ودخلها: الفصل الأول عن السكّان:

- أ- التطوّر والبنية.
- ب- الهجرة اللبنانية.
- ج- الموقع.
- د- السكّان العاملين.
- هـ- درجات التعليم.
- و- التوزيع الإقليمي للالتحاق بالمدارس.
- ز- المديرون التنفيذيون والفنّون العلميون والنخب.

أما الفصل الثاني فعن الدخل القومي:

- أ- تطوّر وهيكل الدخل القومي.
- ب- محاولة تقسيم السكّان إلى فئات الدخل.

٣٩١- المرجع نفسه.

- أما القسم «ب» فعن «دراسة عالمية حسب القطاع». الفصل الأول -القطاع الأساسي: الإنتاج والأسواق، ودرس:
- أ- العوامل الطبيعية واستخدامها.
 - ب- الإنتاجات الأولية وهيكلها.
 - ج- التكاليف والعوائد.
 - د- الأسواق الزراعية: صلابة أو هشاشة.
 - هـ- السكان الذين يعيشون على الزراعة.

بالإضافة إلى أربعة ملاحق عن مخططات أسعار تكلفة المحاصيل الزراعية والماشية الصغيرة؛ عدد المطاحن، معاصر النفط، وطواحين النفط في عام ١٩٥٩؛ زراعة التبغ؛ الإحصاءات الزراعية.

- أما الفصل الثاني فعن المعادن والطاقة والإنتاج الصناعي ويتضمّن:
- أ- الموارد المعدنية.
 - ب- الطاقة والإنتاج الصناعي.

- والفصل الثالث عن الخدمات التجارية والمالية ويتضمّن:
- أ- التجارة الخارجية.
 - ب- ميزان المدفوعات.
 - ج- السوق الداخلية.
 - د- الخدمات المالية.
 - هـ- السياحة والضيافة.

- الفصل الرابع درس النقل وتضمّن فصول عن:
- أ- شبكة الطرق.
 - ب- شبكة السكك الحديدية.
 - ج- الطرق البحرية.
 - د- الشعب الهوائية.

والفصل الخامس درس الخدمات الإدارية والمالية العامة وتضمّن:

- أ- تكوين ميزانية الدولة.
- ب- تطور ميزانية الدولة.
- ج- هيكل ميزانية الدولة.
- د- النفقات الرأسمالية والاستثمارات الجديدة

وفي نهاية المجلّد الأول (Tome 1) خلاصة عامة وقوائم الجداول والرسومات والخرائط، بالإضافة إلى خريطة عامة للبنان.

المجلّد الثاني (Tome 2) احتوى على جزئين ثاني وثالث. الجزء الثاني يطرح في مقدّمته الإشكالية. ففي القسم «أ» بعد طرح المنهجية، يدرس الفصل الأول الطريقة المستخدمة في:

- أ- تقسيم البلاد إلى مناطق ومناطق فرعية.
- ب- تحليل أوضاع واحتياجات السكّان.
- ج- موضوع البحث.

أما الفصل الثاني فدرس تقسيم البلاد إلى وحدات تحليلية، وتضمّن:

- أ- لبنان المركزي.
- ب- شمال لبنان.
- ج- جنوب لبنان.
- د- شرق لبنان.

القسم «ب» درس مستويات المعيشة واحتياجات الناس. ففي الفصل الأول تمّت دراسة الوضع المقارن للمناطق على الشكل التالي:

- أ- مقارنة الأوضاع الإقليمية الريفية.
- ب- الظروف المعيشية الإقليمية.
- ج- مقارنة مستويات المعيشة الحضرية.
- د- مقارنة المواقف الإقليمية بين المدن والمدن.
- هـ- مناطق مستويات المعيشة.

إضافةً إلى أربعة ملاحق عن جدول متوسّط الدرجات حسب المنطقة؛ جدول متوسّط درجات الدرجات حسب المدينة؛ قائمة المحليات حسب مستوى الطبقة المعيشية؛ وجداول الارتباط.

في الفصل الثاني تمّ اكتشاف أوجه القصور الرئيسية والسببية المثيرة للاهتمام في جميع أنحاء البلاد، فأتى على الشكل التالي:

- أ- خلاصة معظم أوجه القصور العامة.
- ب- علاقة الملاحظات العامة بين العاهات الكبرى والعاهات السببية: إكتشاف العيوب الرئيسية.

والفصل الثالث تضمّن خلاصة العوامل الإيجابية والسلبية للتنمية:

- أ- العوامل الإيجابية الرئيسية.
- ب- العوامل السلبية الرئيسية، واستنتاج تشخيصي عن:
- ج- النمو السكاني يعني النظر في ارتفاع معدّل النمو في الدخل القومي.
- د- الهيكل الاقتصادي المزدوج، مع غلبة العمليات التجارية، يمثل نقطة ضعف خاصة على المدى الطويل.
- هـ- الموارد الطبيعية المحدودة تقيد حمايتها واستخدامها.
- و- يجب أن تؤخذ العوامل الاجتماعية في الاعتبار.
- ز- الاستقطاب المفرط في العاصمة يعرض مخاطر متعدّدة.
- ح- البنية التحتية للمياه والاتّصالات لها أهمّية قصوى.
- ط- الخدمات غالبًا ما تكون بدنية أو غير مناسبة.

الجزء الثالث يطرح اتّجاه التنمية. في القسم «أ» عن التوجّه العام وفي الفصل الأول يدرس معرفة الصفقة الكليّة في التطوّر، على الشكل التالي:

- أ- شبكة إحصائية.
- ب- المحتوى الإحصائي.
- ج- الحاجة إلى خدمة اقتصادية.

- د- المحاسبة الاقتصادية.
- ه- دراسة النماذج والفشل الناجح، بالإضافة إلى ثلاثة ملاحق عن: مذكرة بشأن المحتوى الإحصائي؛ مذكرة بشأن الحسابات القومية؛ والاختبارات والخبرات ونماذج التنمية.

الفصل الثاني درس تنسيق جهود التنمية؛ تضمّن:

- أ- تدخل الدولة اللازم.
- ب- التعاون بين الوزارات.
- ج- تكييف الهياكل الإدارية مع جهود التطوير.
- د- مقترحات لهيكل وتنظيم للتنمية.
- ه- الاتّصالات.
- و- إنشاء.
- ز- تدريب الناس على التنمية، بالإضافة إلى ملحقين عن: معهد التدريب للتنمية؛ ودور ونشاط الجمعيات الاجتماعية والثقافية.

أما الفصل الثالث فعن البنية التحتية الأساسية وتضمّن:

- أ- الاتّصالات.
- ب- الطاقة.
- ج- إمدادات مياه الشرب.
- د- المعدّات الصحية.
- ه- المعدّات التعليمية.
- و- المشاكل الحضرية.
- الفصل الرابع درس تطوّر البيئة الريفية والإنتاج الزراعي في:
- أ- المناطق الريفية.
- ب- الإنتاج الزراعي.

ج- المناطق الريفية والإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى ثمانية ملاحق عن: الرسوم المتحركة الريفية والإرشاد الزراعي؛ الغابات والمراعي؛ سياسة الفاكهة؛ الدفينة؛ الصيد؛ أعلاف الماشية؛ التطوير الهيدروليكي واستخدام الموارد المائية؛ والمشاكل القانونية لشبكات المياه والري.

الفصل الخامس عن الصناعة والحرفيين والفصل السادس عن الخدمات التجارية والفصل السابع عن مؤسسات الائتمان والفصل الثامن عن ميزانية الدولة ومجمعاتها والفصل التاسع عن العمليات التي يتعين تنفيذها، وتضمن:

أ- معرفة البيانات لتتطور في وجهات نظر التنمية يفترض إنشاء أو تعزيز المنظمات المتخصصة.

ب- يتطلب تنسيق الجهود من أجل التنمية أن يحصل وزير الخطة على وسائل متناسبة وأن التطوير عند تنفيذ الخطة يعتمد على المنظمات الإقليمية.

ج- هناك حاجة ملحة لإكمال شبكة البنية التحتية الأساسية.

د- من الضروري كسر النمو الفوضوي للعاصمة وفرض التزام الخطط الحضرية في المراكز الثانوية والثالثة.

هـ- تظل الزراعة قطاعاً أساسياً للاقتصاد اللبناني ويمكنها زيادة إنتاجها بشكل كبير إذا تم اتخاذ التدابير المناسبة.

و- يجب تطوير الصناعة والحرفي بشكل كبير.

ز- يجب أن تشكل صناعة السياحة قطاعاً مهماً من الأنشطة اللبنانية.

ح- يجب منح التسهيلات الائتمانية بحيث تتماشى الاستثمارات الإنتاجية مع أحكام الخطة.

ط- يجب أن تكون إيرادات الميزانية مرتفعة بما يكفي لضمان سير العمل الطبيعي للدولة، وإنشاء البنية التحتية، والسماح بتنفيذ الخطة، إضافةً إلى ملحقين عن تخطيط التنمية والمسودة الأولى لنموذج النمو العالمي للبنان.

في القسم «ب» تمّ التطرق إلى الإجراءات الإقليمية. ففي الفصل الأول تمّت دراسة الإجراءات الريفية بشكل:

أ- تركيب المعدات.

ب- العمل التربوي.

وفي الفصل الثاني الإجراءات الحضورية.

الخلاصة العامة لتقرير بعثة إيرفد

وخلصت تقارير بعثة إيرفد إلى الاستنتاج العام الآتي: «إن لبنان، الذي يقع على مفترق طرق عدة حضارات، عادة ما يؤدي دورًا عالميًا يتمثل في تسهيل التواصل والتبادل. إن حضارات متنوّعة هي على تواصل دائم داخل لبنان، مما يثبت أن التعايش ممكن.

إن الغرب الأوروبي والغرب الأميركي يجدان في لبنان تفهّمًا استثنائيًا ويشعران بأنهما ليسا غريبين عنه، في حين أن الدول العربية، وبشكل أعمّ الشرق أوسطية، تشعر أيضًا في لبنان أنها على أرض لها التقاليد الأساسية ذاتها.

إن لبنان صغير المساحة بالنسبة إلى سكّانه، ولا يقدر على توفير سُبُل العيش استنادًا فقط إلى موارد تربته وجوفها ومياهه. وهذه القدرة ستتضاءل أكثر فأكثر بسبب ارتفاع معدّل النمو السكّاني. لذلك من الضروري، بالنسبة إلى لبنان، أن يجد موارد خارجية، هي تلك الموارد المالية التي يرسلها المهاجرون جزئيًا إلى أوطانهم، والمداخيل التي تأتي من الخدمات التي يقدّمها اللبنانيون إلى الوسط التجاري العالمي، وتلك التي تنتج عن إبداعات اللبنانيين المالية خارج لبنان. لكن يجب أيضًا على لبنان أن يسعى إلى استخدام موارده الطبيعية المادية بطريقة مثالية، من ناحية للعثور على عمل لسكّانه العاملين المتزايدين عددًا بسرعة، ومن ناحية أخرى ليكون محميًا من التقلّبات في العمليات الدولية.

من وجهة النظر هذه، فمن المؤسّف أن المدّخرات اللبنانية تهرب إلى الخارج بينما يعاني البلد من تناقص الاستثمارات المحلية. إن المساحة الصغيرة لأرض لبنان وكثافة سكانه يفرضان عدم الاكتفاء باستخدام أرضه فقط من أجل الاكتفاء الذاتي، بل استخدامها بشكل مكثّف لتصدير المنتجات النخبوية المرغوبة في السوق الدولية.

إن لبنان قادر على تزويد الدول الغنية بشكل متزايد بمنتجات عالية الجودة. ونتيجة لذلك، فإن الاقتصاد اللبناني هو اقتصاد غير آمن ويجب أن يسوسه الذكاء اللبناني

باستمرار من خلال تأمين سوق تصدير والحفاظ على أفضل فرصة لمواصلة دوره كوسيط دولي، إن لم يكن توسيع هذا الدور.

من المحتمل أن تتضاءل إمكانية ارتحال فائض السكان إلى وجهات الهجرة القديمة (الأميركيتان وأفريقيا)، ومن المهم إيجاد بلدان جديدة تقبل المهاجر اللبناني، ومن المهم أيضاً تزويد اللبنانيين بمستوى تقنيّ وروح المبادرة الصناعية بما يكفي لجعلهم يُقبلون، أو يُرغب بهم، من الأمم التي ما زالت تفتقر إلى مؤهلاتهم.

إن الصفات الفكرية للبنانيين، وسهولة تكيفهم، وقبولهم لظروف معيشية قاسية عند وصولهم إلى بعض بلدان المهجر تمنحهم مرتبة تفضيلية في هذا المجال. وبحكم تواجدهم في كل مكان في الغرب وأفريقيا والشرق الأوسط، يتمتع اللبنانيون بشبكة كثيفة من العلاقات حول العالم والتي يمكن استخدامها بشكل أفضل، سواء في ما يتعلق بفرص العمل للمهاجرين أو بعمليات التجارة الدولية.

لقد كان لبنان حتى الآن، بسبب تاريخه ونجاحاته، ليبرالياً بشدة في الاقتصاد. ومع ذلك، فهو يدرك الحاجة إلى قبول المزيد من تدخل الدولة، سواء في ما يتعلق بإنشاء بنيتها التحتية المادية، أو بالتعاون بين المجتمعات التقليدية، أو بحد أدنى من الانضباط الجماعي، أو حتى بوجود الوطن. إذا لم تكن الأمة اللبنانية موجودة بالمعنى الدقيق المحدد في الغرب لهذه الكلمة، فإن إرادة الواقع السياسي موجودة بشكل عام تقريباً من خلال تصوّر المصالح المشتركة التي لا جدال فيها، أو من خلال فهم الدور العالمي الاستثنائي الذي يجب أن يلعبه لبنان. إن لبنان يعارض بشدة أي تخطيط صارم من شأنه أن يدمر المبادرة الفردية. ومع ذلك، فهو يدرك أن تخطيط البنية التحتية ضروري وأن توجيهها للتنمية أمرٌ لا مناص منه في هذه المرحلة من تطوّر الوضع الاقتصادي العالمي.

لم ينجح لبنان حتى الآن في إيجاد الهيكلية الحكومية والإدارية ذات الكفاءة القصوى. ويرجع ذلك جزئياً إلى التنافس بين المجتمعات والذي يؤدي إلى أن تؤخذ في الاعتبار مسائل التوازن بين المجموعات والضعف المفرط للحس المدني في الطبقات الحاكمة والمتوسطة والشعبية. ويجب على النخب الثقافية والروحية أن تعتبر أن التعاون في إرساء التوظيف وفقاً للمهارات، وللصالح الوطني المشترك، أمر ضروري لوجود لبنان

ذاته واستجابة لدوره الوطني العالي. إن تحليل مستويات المعيشة ووسائل الرفاهية يسلط الضوء على هذه الاختلافات بين مناطق الأطراف والمناطق الداخلية ويجب بذل أقصى جهد لتخفيف أوجه عدم المساواة هذه.

لا شك في أن المياه والطرق والمدارس شروط أساسية لتحسين الوضع الإنساني والاقتصادي للسكان المحرومين، ولكن هذه المتطلبات الأساسية يجب ألا تقلل من أهمية تدابير الحماية والإنعاش الفعالة للأراضي والحاجة إلى دراسة مفصلة لاستعمالاتها وإنتاجيتها وشرط إرساء حياة بلدية حقيقية، والحاجة إلى مشورة فنية مستمرة لسكان الأطراف. إن التكتلات الصغيرة لسكان الأطراف يجب أن تمتد إلى حد ما بتأثير مترام. لكن هذا لا يحصل بما يكفي لنقص الاتصالات ونقص المعدات. إن اشتراك السكان بجهد تنموي مكثف لن يتم حتى يكون لدى المجتمعات الأساسية نظام بلدية مريح يمتد إلى جميع القرى التي يزيد عدد سكانها عن خمسمئة نسمة. إن القوة العاملة غير المنشغلة أو غير المجهزة بالقدر الكافي والتي من السهل أن تصبح ماهرة ما وجدت إلا في حالات نادرة تقاليد حرفية نوعية. فتتسارع هجرتها إلى المدن، وتستعد لتشكيل بروليتاريا حضرية لا يمكن التنبؤ برود فعلها.

إن الثروة الظاهرة للطبقات الاجتماعية التي حققت الرخاء هي واحدة من الأكبر في العالم، بينما لا تزال الثرى في الشمال والشرق والجنوب تعيش في ظروف قديمة وأحياناً - في حالات نادرة - في ظروف بدائية تقريباً. وتشهد المدن زيادة في حجم سكانها المهمشين. من المعتاد النظر فقط إلى التوترات بين المجتمعات كبيرة على أنها توترات كبيرة، في حين أن التوترات الاجتماعية من مثل تمرد الجماهير المحرومة هي في طور التكوين. إن غياب الشعور بالتضامن بين الطبقات، في الطبقات العليا والمتوسطة، وتطور المطالب الشعبية، أجلاً قبول نقش معين يشمل على وجه الخصوص فرض ضرائب على الأرباح الحقيقية المعلنة من دون تحايل.

إن تطور الأطراف، وهو شرط للوحدة اللبنانية، يفترض أن تقدم الفئات المحظية تضحيات كبيرة لتقليل التباين الهائل في مستويات المعيشة بسرعة. إن طموح التطلع إلى «الحصول على المزيد» «والظهور أكثر» تغلب على الرغبة في خلق شعب أصيل متحد في الصداقة السياسية وهي رابطة المجتمع، وخاصة المجتمع التعددي إيديولوجياً

وروحياً، إن هذه الصداقة السياسية لا يمكن تأسيسها إلا بتضحيات الأفضل والأعلى في سبيل قضية مشتركة كبيرة يجب أن تكون هنا التنمية المتكاملة لجميع طبقات السكان. إن أكثر ما ينقصنا في لبنان، أكثر من الماء والطرق والكهرباء، هو فرق من الناس متفانية للصالح العام وتعمل معاً على كلّ الأصعدة، لحلّ العديد من مشكلات الجدوى الاقتصادية والارتقاء البشري.

وإذا لم يحصل تغيير في العقلية لدى النخب اللبنانية الشابة، وإذا لم تهب على البلد رياح تغيير جديدة من ثورة فكرية وأخلاقية، ستصبح التنمية هشّة ويكون لبنان قد أخلّ بمهمته بتحقيق التراصص المشترك وبجعل الوطن مركز إشعاع حضاري. إن علة وجود لبنان وديمومته هي في الأساس العامل البشري. إن النجاح المرتكز على ميزة إنسانية استثنائية سوف يفقد كلّ معناه من خلال التركيز على فردية قسرية. إن البعد الجماعي الوطني والعالمي يمكن أن ينقذ الروح والأمة اللبنانية. وهذا التغيير في العقلية يجب أن يترافق بتغيير في سلوك الذين لديهم الوفرة. سيتعيّن على الأكثر امتيازاً قبول نقشٍ معين ليس فقط لضمان إعادة توزيع أفضل للدخل القومي ولكن أيضاً ليتشكّل في البلد أسلوب حياة معيّن يظهر للمحرومين أن شيئاً ما قد تغيّر وسيرسّخ ثقتهم بمستقبل أفضل. إن التغييرات في العقلية والسلوك والتضامن الوطني المطلوب كلّ يوم، والجهد المثابر والدؤوب، ستسهل تنفيذ الخطة. ومع ذلك، فإن الصعوبات التي تواجهها مراحل الانطلاق والمراحل التالية لن تتلاشى بسهولة. ومن الضروري التدخّل اليقظ والمتواصل لفرق العمل المتعدّدة الاختصاصات وللأشخاص المسؤولين عن التخطيط لتبيان هذه الصعوبات ومواجهتها، عن طريق مطالبة السلطة السياسية بالوسائل الضرورية.

قد يبدو من غير الطبيعي، في تقرير من أجل التنمية، أن نعلّق أهمية كبيرة على العوامل الخارجة عن الاقتصاد ومن بينها عوامل «القيمة البشرية». ولكن تكفي قراءة أحدث الكتابات في مجال التنمية لإدراك الأهمية الراهنة لهذه الاعتبارات، وسيكون من المُخزي أيضاً لدولة بها هذا الكمّ من العوامل الدافعة للتنمية، ولقسم كبير من سكّانها، أن يعتمد هذا المستوى العالي من التنمية على الدول الأجنبية، وعلى المساعدات الدولية، أكثر من اعتماده على الذات لرفع مستوى طبقات السكّان المحرومة. إن أي

سلوك مُختلٍ يُؤدّي شيئاً فشيئاً إلى التفكّك الاجتماعي. وأحد هذه السلوكيات المختلّة تحميل الآخرين عبء القيام بالجهد الذي يمكن للمرء القيام به.

يمكن للبنان أن يتطوّر من تلقاء نفسه، باستثناء ما يتعلّق بالاعتماد على بعض الاختصاصيين من أكثر الشعوب تطوراً. ولا يصحّ لكرامة لبنان أن يبدو وكأنّ لديه ميلاً كبيراً لطلب العون.

ومع ذلك، فإن تطوّر العقلية لا يكفي لضمان التنمية. وهناك حاجة ماسّة أيضاً لعدد من العمليات المدروسة والمُقاداة بشكل جيد. وهي تشكّل العمود الفقري للتنمية وتوفّر فرصة لصياغة العقلية الجديدة. ويُعتبر العمل بحماسة وانضباط أكثر فعالية من العمل بما تمليه التعليمات الصارمة.

يطرح التطور المتّسق في لبنان عدداً من المشكلات الصعبة. إن الانكباب على حلّ هذه المشكلات بالضبط، بتجرّد وإنصاف، يحقّق شروط الوحدة الحقيقية، ويلبّي الطموح العالمي الرفيع للشعب اللبناني.

يعتبر جان مراد «بأنّ الدراسة التي قامت بها بعثة إيرفد، كانت كناية عن مسح شامل للبنان لإبراز الاحتياجات، وعلى أساسها وضع الرئيس شهاب مع فريق العمل مخطّطاً للتنمية. يوضح مراد، بأنّ تعبير «التنمية» والتنمية المتوازنة» كلّها تعابير استعملها الأب لوبريه قبل منظمات هيئة الأمم، فهي أخذت عنه تلك العبارات. فهم كانوا يستعملون عبارة «التنمية» وقصدهم «النمو الاقتصادي» (La Croissance Economique)، وهو مفهوم مختلفٌ تماماً.»^{٣٩٢} «فعندما نتكلّم بالتنمية المتوازنة، فيعني هذا التوازن توازناً بين مختلف الفئات الشعبيّة والمكوّنات الوطنيّة، وبين مختلف القطاعات. كلّ هذا بنظر الأب لوبريه مرتبط عضويّاً ببعضه. فلا تستطيع تنمية الأغنياء فقط، ولا الفقراء فقط. إذ ليس من الممكن تنمية الفقراء إذا كانت الطبقة المتوسطة وحتى الغنيّة غير مرتاحة، لأنّ الاستثمارات تأتي من الطبقة الغنيّة، والاستثمار يخلق الغنى، والغنى يخلق العمل. لهذا السبب هناك ترابط عضويّ لأنّ الطبقة المتوسطة نمت على إنماء الاقتصاد، فإذا غاب إنماء الاقتصاد غابت الطبقة المتوسطة من خلال غياب استثمار رأسمال الطبقة الغنيّة الذي يخلق فرص العمل.»^{٣٩٣}

٣٩٢- جان مراد، مقابلة، مرجع سابق.

٣٩٣- المرجع نفسه.

يجزم مراد «بأنّ هذا صلب إيديولوجية التنمية المتوازنة عند الرئيس شهاب والأب لوبريه. لهذا السبب كان التركيز على العمل الاجتماعي والتنموي. فعندما نتكلّم بالتنمية الشاملة والمتوازنة، هذا يعني شمل الناحية الاجتماعيّة والناحية الثقافيّة والناحية الاقتصاديّة والناحية السياسيّة والناحية الإداريّة. كلّ ما تقدّم يصبّ في عناصر التنمية وسبب من الأسباب الأساسيّة التي دفعت بالرئيس شهاب إلى إنشاء مؤسّسات كي تلعب دور السند للتنمية كالمصرف المركزيّ، علمًا بأنّ الرئيس شهاب كان قد بدأ بالإصلاح الإداريّ من خلال المراسيم الاشتراعيّة قبل انطلاق عمل بعثة إيرفد.»^{٣٩٤}

في هذا السياق يشير مروان حرب إلى أنّ تقرير بعثة إيرفد أكّد فكرة الرئيس شهاب وعدد من المفكرين الذين سبقوه القائلة بأنّ الخلافات والتوترات السياسيّة والطائفيّة في لبنان تعود إلى سبب رئيس يتمثّل بالتخلّف الاجتماعيّ-الاقتصاديّ والاحتلال التنمويّ بين الطبقات الاجتماعيّة والمناطق المختلفة. إنّ «المعجزة اللبنانيّة»، والتنمية الظاهرة في جزء من العاصمة كانا يخفيان أوضاعًا اقتصاديّة واجتماعيّة خطيرة وهي نمو ديمغرافي بين ٢,٣٪ و ٢,٧٪ ونزوح كبير من الريف وهجرة واسعة واحتكار اقتصاديّ من قِبَل العاصمة واحتلال في القدرة الشرائيّة بين اللبنانيين وامتياز قطاع الخدمات على القطاعين الزراعيّ والصناعيّ، رغم أنّ نصف اللبنانيين يعمل ويعيش في الزراعة. ومما كشفه التقرير هو أنّ: «الاحتلال في القدرة الشرائيّة وفي نوعيّة الحياة بين المناطق الريفية والأحياء الشعبيّة في المدن، والتي تضمّ سكّانًا بغالبيّة سنيّة وشيعيّة، كان صارخًا بالنسبة إلى القدرة الشرائيّة ونوعيّة الحياة لدى البورجوازيّة والطبقات الوسطى التي تعيش في بيروت وفي المدن والقرى ذات الغالبيّة المسيحيّة.»^{٣٩٥}

«ولم تقتصر مهمّة بعثة إيرفد على التقرير الأوّل بل تمّ تكليفها للمرّة الثانية العام ١٩٦١ بهدف اقتراح حلول حقيقيّة عبر المشاريع والقوانين الضروريّة لتحقيق تنمية اجتماعيّة-اقتصاديّة شاملة في لبنان. وكرّس الرئيس شهاب ما تبقي من ولايته لتحقيق استراتيجيّة ومشاريع التنمية الاجتماعيّة الاقتصاديّة التي اقترحتها بعثة إيرفد.»^{٣٩٦}

٣٩٤- جان مراد، مقابلة، مرجع سابق.

٣٩٥- مروان حرب، مرجع سابق، صفحة ٦١-٥٩.

٣٩٦- المرجع نفسه.

يقول مروان حرب بأنّ القضية الاجتماعية كانت الهمّ الأساس للرئيس شهاب، وتمثّلت المظاهر الرئيسة لهذه القضية بالنزوح السكاني من الأرياف نحو المدن بحثاً عن العمل والحياة الأفضل، وتجمّع هؤلاء في الضواحي وبعض أحياء المدن في أوضاع سكنية وصحية غير مقبولة. وقد طبّق سياسة اجتماعية نفّذت على مراحل، وعلى شكل استراتيجية لخمس سنوات، بهدف تنمية الأرياف ودفع السكان للبقاء فيها من خلال تأمين ظروف حياة لائقة. وكانت إحدى مبادرات الرئيس شهاب لحلّ المعضلة الاجتماعية، رفع الحد الأدنى للأجور من ٩٤ ليرة لبنانية إلى ١٢٥، وتأسيس لجنة مكلفة بمتابعة موضوع الأجور وارتباطها بغلاء المعيشة. كما أصدر قانوناً خاصاً بالعمّال الأجانب من أجل حماية اليد العاملة الوطنية.^{٣٩٧}

يشير الجسر إلى أن دراسات بعثة إيرفد والأب لوبريه كانت قد أنجزت تقريباً عام ١٩٦٢. وقد كشفت تلك دراسات عن هشاشة الازدهار اللبناني وخطورة الأوضاع الاجتماعية. فخلف هذه الواجهة البراقة التي تشكّلها بيروت أو بالأحرى هذا المثث الصغير الممتدّ من رأس بيروت فالأشرفية فالبرج وباب إدريس حيث الفنادق والمطاعم والجامعات... كان هنالك أكثر من ألفي قرية وبلدة في لبنان لا كهرباء فيها ولا ماء ولا طرق معبّدة. وكان أيضاً هناك أربعة بالمائة من المواطنين يستفيدون من أربعين بالمائة من الدخل اللبناني. وكان هناك تفاوت في مستوى المعيشة بين منطقة لبنانية كعكار أو الهرمل أو الضاحية الجنوبية لبيروت، ومنطقة لبنانية أخرى كراس بيروت أو برمانا بالرغم من قرب المسافات بينها.^{٣٩٨}

«انطلاقاً من دراسات بعثة إيرفد وانسجاماً مع تفكيره الخاص، رسم فؤاد شهاب سياسته الاقتصادية الاجتماعية التي يمكن تلخيصها، بحسب الجسر، بالمبادئ والأسس التالية: أولاً المحافظة على الحرية الاقتصادية وسريّة المصارف والحرية النقدية وتشجيع الاستيراد والتصدير وتنمية قطاع السياحة والتجارة... ثانياً إنشاء مؤسسات حكومية واقتصادية حديثة غايتها رعاية الاقتصاد وضبط قواعده. ثالثاً اعتماد خطة خمسية لتعميم الماء والكهرباء والطرق على كلّ القرى والداكر في كلّ المناطق اللبنانية. رابعاً إنشاء صندوق للضمان الاجتماعيّ غايته ضمان حقوق العمّال والأجراء من جهة وضمن

٣٩٧- مروان حرب، مرجع سابق، صفحة ٦١-٥٩.

٣٩٨- باسم الجسر، مرجع سابق، صفحة ٨١-٨٢.

شيخوختهم وتوفير العناية والضمان الاجتماعيّ الصحيّ لهم. خامسًا تعزيز الجامعة اللبنانية وإنشاء مدارس مهنيّة وتعميم التعليم الابتدائي والثانوي والمهنيّ في كلّ لبنان. وسادسًا المحافظة على القطاع التجاري وقطاع الخدمات وتحديثهما وتشجيع الصناعة اللبنانية ولاسيّما الصناعات الصغيرة القادرة على التصدير إلى البلاد العربيّة.^{٣٩٩}

كان هناك طبقة سياسيّة مؤتمنة على إدارة الدولة حين أراد فؤاد شهاب تغييرها، لكنّه اصطدم بحائط أقوى من إرادته، فأصبح يشغلّ الدولة من خلال تلك الطبقة، أي سير النظم الإصلاحية التي فرضها من خلال ذلك الواقع السياسيّ. لم يستطع تحرير الدولة منه. لم تفشل السياسات العامّة التي وضعها فؤاد شهاب، بل فشلت قدرته على تغيير الطبقة السياسيّة.^{٤٠٠}

فيما يتعلّق بالرؤية الشهابية للتنمية، يشير حرب إلى أنّ الرئيس شهاب كان يؤكّد أمام معاونيه، أنّه «من المتعدّر إجراء إصلاح سياسيّ جذري في بلد تسيطر عليه التناقضات السياسيّة والطائفية من دون ردود فعل سلبية. لذا وجد الوسيلة الفضلى لإنجاح خطوات الإصلاح، إحداث تغيير في المعطيات السياسيّة والاجتماعية والاقتصادية وإنماء مناطق الأطراف، كي يكون في وسع المجتمع تقبّل التحوّل في نظام الحكم ومؤسساته. التغيير المنشود يكون من خلال البيئة الاجتماعية وليس المؤسسات، معلنًا آمالًا على أن يُفضي ذلك إلى منح الوحدة الوطنية مداها المتشعب سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، وليس عبر المساواة والمناصفة في وظائف الإدارة بين الطوائف اللبنانية فحسب».^{٤٠١}

في التخطيط

ينقل حرب عن كتاب جورج قرم المعنون «السياسة الاقتصادية والتخطيط في لبنان»، حيث يشير إلى مظاهر ثلاثة لتحديد التخطيط: التخطيط عملية ديمقراطية وحوار دائم بين ممثلي كافة القوى الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. ووظيفة هذا الحوار: تحديد الصيغة الملائمة لنسب النمو القطاعي الذي يسمح بمعدّل النمو الإجماليّ الأعلى في الاقتصاد. جعل تقسيم نتائج العمل مقبولة إنتاجيًا واجتماعيًا. احترام مبادئ التوازن الضروري من أجل الاستقرار الاقتصاديّ والتنمية الاقتصادية المنسجمة في الأمة. إنّ

٣٩٩- المرجع نفسه.

٤٠٠- نقولاً ناصيف، مقابلة، مرجع سابق.

٤٠١- مروان حرب، مرجع سابق، صفحة ٦١-٥٩.

القرارات التي تنتج عن هذا الحوار، لا يمكن أن يكون لها مفعول، إلا إذا كانت القوة العامة التي حركتها تمتلك وسائل عمل وتدخّل ضرورية للتأثير على الاقتصاد وفقاً للرغبة التي عبّرت عنها القوى الاقتصادية والاجتماعية للأمة.^{٤٠٢} «فمنذ عام ١٩٥٣ تمّ تأسيس مجلس التخطيط والتنمية. وانطلاقاً من تحديد الخطة، وهي خيار يقترح تغيير البنى الموجودة، كان هذا المجلس يستهدف إحصاء الموارد والحاجات والإمكانيات في البلاد وصياغة خطة عامة وشاملة لتنمية الثروة الوطنية ورفع مستوى الحياة وتقديم اقتراحات من أجل ممارسة سياسة اقتصادية ومالية واجتماعية متماسكة.»^{٤٠٣}

ويشير حرب إلى أنّ «مجلس التخطيط والتنمية» كان يضمّ ١٠ أعضاء (مدراء عامّون في وزارات ذات صلة بالاقتصاد وخبراء) يجتمعون تحت سلطة وزير الاقتصاد الوطني. في الواقع كان الأمر يتعلّق بجهازٍ شديد الخفّة، ولم يكن المشاركون فيه، يكرّسون ما يكفي من جهودهم لمهمّة التخطيط، كي يتمكنوا من القيام بعمل معقّق. لقد تمّ تعديله في السنة التي تلت، في وقت أعلن فيه قيام وزارة التصميم، التي كُلفت بتوجيه وتنسيق أعمال التجهيز المعدة لتنمية النشاط الاقتصادي والثروة الوطنية، وزيادة الدخل الوطني ورفع مستوى حياة جميع المواطنين وفق تخطيط عامّ وشامل يضمن الاستخدام الأمثل لكافة الموارد الوطنية، ومراقبة أعمال التخطيط. في الواقع الخطة هي قبل كلّ شيء هدف ملموس: التنمية الاقتصادية والاجتماعية.^{٤٠٤}

ويتابع حرب قائلاً بأنّ حصيلة عمل هذه الأجهزة لم تكن على مستوى المهمّات التي أوكلت إليها. والسبب الأساس كان ضعف الإمكانيات التي وُضعت بتصرّفها. لقد تمّت استعادة الموضوع العام ١٩٥٩ مع بعثة إيرفد. ووضع على رأس هذا الجهاز لجنة للتخطيط التي تفحصت خلال ٥ سنوات «حاجات وإمكانات التنمية في لبنان»، ونتج من ذلك دراسة إجمالية لكلّ قضايا الاقتصاد اللبناني وتحليل منهجيّ لكافة مظاهره الشاملة والقطاعية وإقامة الأساسات الضرورية للمباشرة بالتخطيط.^{٤٠٥}

٤٠٢ - مروان حرب، مرجع سابق، صفحة ٩١-٩٦.

٤٠٣ - المرجع نفسه.

٤٠٤ - المرجع نفسه.

٤٠٥ - مروان حرب، مرجع سابق، صفحة ٩١-٩٦.

«فلقد أكدت هذه الدراسات أنه حتى في بلدٍ يريد الحفاظ على الحدّ الأقصى من الليبرالية على الدولة أن تتوقع أو تؤمن الظروف الأكثر مؤاتة للتنمية الوطنية، كما أثبتت الدراسات أنّ ذلك يجب بالضرورة أن يستدعي عددًا من التغييرات في البنية الإدارية، وفي الوزارة المكلفة بالخطة كما في الإدارة بكاملها.»^{٤٠٦}

يقول حرب بأنّ هذه الاقتراحات قد شكّلت قاعدة لتحوّل أجهزة التخطيط. وكان قانون ١٢ حزيران ١٩٦٢ العمل الأساسي والذي وصفه جورج قرقم بحسب حرب بالعمل الجبار، وهو برهن في كتابه «السياسة الاقتصادية والتخطيط في لبنان» أنّ قواعد التخطيط موجودة في لبنان سواء تعلّق الأمر بالأجهزة أم بالوسائل التنفيذية. إنّ هذا القانون يعيد أولاً تنظيم وزارة التصميم؛ فهي بقيت مكلفة من خلال إدارتها العامة ببلورة خطة عامة وشاملة، وخطط متتالية بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووضع سياسة اقتصادية ومالية واجتماعية موحدة، منسجمة مع الخطة العامة، وجمع المعلومات الإحصائية المتعلقة بمختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وحصرتها ونشرها، كما وتنسيق أعمال الخدمات الإحصائية الحكومية، وأخيراً إبداء الرأي بمشاريع القوانين المتعلقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وبالبرامج السنوية لأعمال التنمية. هذه المهمة، كما نرى، واسعة وطموحة وتذهب، من دون شك، إلى أبعد مما تسمح به إمكانيات الوزارة بالعديد والتجهيزات.^{٤٠٧}

«فداخل اللجنة الوزارية المشتركة، يجتمع ممثلو مختلف الوزارات المعنية بالتخطيط برئاسة وزير التصميم ويتم تأمين التنسيق بينهم. فوق هذه الأجهزة هناك مجلس الوزراء الذي يمتلك القرار. ويجب ملاحظة، أنّ مشاركة ممثلي مختلف الفئات المهنية ليست تقنية بأيّ حال، وليس على البرلمان أن يتدخل. ويبقى التخطيط شأنًا داخليًا محضًا للإدارة. وعلى العكس من ذلك، فعلى المستوى المناطقي، هناك تمثيل ما للمعنيين، يلحظه قانون العام ١٩٦٢، ويدخل ذلك في اقتراحات بعثة إيرفد. فيألى جانب كلّ محافظ كان يقيم مجلس استشاريّ مناطقي يتشكّل من القائمايين في المحافظة ومن ممثلي وزارة التصميم ومن مكتب التنمية الاجتماعية ومن القوى الاقتصادية والاجتماعية الرئيسة في المنطقة، وهو يعطي رأيه ببرامج التنمية المتعلقة بالمحافظة ويانجازها.»^{٤٠٨}

٤٠٦- المرجع نفسه.

٤٠٧- المرجع نفسه، صفحة ٩١-٩٦.

٤٠٨- مروان حرب، مرجع سابق، صفحة ٩١-٩٦.

«ثم هناك في كلّ محافظة فريق تقنيّ محليّ يضمّ مسؤولي المكاتب المحليّة للوزارات المهتمّة بالتخطيط؛ وهو يقدّم اقتراحات بخصوص التنمية، ويعطي رأيه بالخطّة العامّة، ويصوغ التوجيهات العامّة لأعمال الفرق متعدّدة المهام. وهي عبارة عن وحدات مشكّلة للعمل على مستوى القضاء، وتضمّ عاملين في مكتب التنمية الاجتماعيّة واختصاصيين في قطاعات اقتصاديّة مختلفة. وهي تعمل تحت إشراف القائمين وترتبط تقنيًا بمندوب وزارة التصميم في المحافظة؛ وهي تتابع تطوّر الوضع الاقتصاديّ في القضاء، حيث توجّه النشاطات من أجل ضمان تنمية منسجمة ومنسّقة بالتعاون مع المنظّمات المحليّة. هذه هي الأجهزة المختلفة للتخطيط.»^{٤٠٩}

يشير باسم الجسر إلى أنّ أفكار فؤاد شهاب الإصلاحية كانت منبثقة عن النماذج الإداريّة المطبّقة في الدول الأوروبيّة المتقدّمة وتطور حول حماية المقذف من تعسّف السّياسيين وتسخيرهم للإدارة في خدمة مصالحهم الشخصية أو الانتخابيّة، وكذلك منع الموظّفين من استغلال وظيفتهم لتحقيق مكاسب غير مشروعة أو لأغراضٍ سياسيّة أو حزبيّة. ويتابع الجسر ليقول بأنّ هذا الإصلاح اصطدم بعقبتين هما أولاً بقاء الموظّفين الحزبيين أو الفاسدين في مراكزهم إذ أن مقتضيات التوازن الطائفيّ-السياسيّ ومبدأ «لا غالب ولا مغلوب» حالاً دون الإقدام على عمليّة تطهير شاملة؛ وثانيًا خوف الموظّفين من سيف التفتيش المسلّط فوق رؤوسهم الذي أحدث نوعًا من الجمود والسلبية في الإدارة.^{٤١٠}

ويتابع الجسر مشيرًا إلى التجربة المأساويّة الثانية في مشروع الإصلاح السياسيّ الشهابيّ كان تعديل قانون الانتخابات. فبحسب الجسر، كان شهاب يطمح إلى سنّ قانون للانتخابات يوفّق بين اعتبارات الوحدة الوطنيّة وهي من أهمّ مقومات بل مبررات الكيان والاستقلال اللبنانيّ، ويزيل في الوقت نفسه شعورين كانا في نظره من أهمّ أسباب ثورة ١٩٥٨ وهما شعوران ولّدهما قانونا الانتخابات اللذان سنّهما الرئيس شمعون في عهده - أي شعور الزعماء التقليديّين «بقصّ جوانحهم» وشعور الزعماء المسلمين بارتباطهم أو خضوعهم للأصوات المسيحيّة في مناطقهم. فلم يكن من السهل التوفيق بين هذه الاعتبارات المتناقضة مبدئيًا وعمليًا.^{٤١١}

٤٠٩- المرجع نفسه.

٤١٠- باسم الجسر، مرجع سابق، صفحة ٥٣.

٤١١- باسم الجسر، مرجع سابق، صفحة ٥٤-٥٥.

من هنا يشير الجسر، جاء قانون انتخابات ١٩٥٧ عجيباً غريباً. فلقد قسّم بيروت إلى ثلاث دوائر انتخابية: الشرقية (الأشرفية والصيفي) وهي تضم أكثرية مسيحية، والغربية (المصيطبة والمزرعة ورأس بيروت) التي تضم أكثرية إسلامية، ودائرة ثالثة (زقاق البلاط والمرفأ وعين المريسة) التي تضم عدداً متساوياً من المسيحيين والمسلمين والأقليات. كما قسّم لبنان إلى دوائر انتخابية على أساس القضاء لا المحافظة، ذلك أن نظام الدائرة المحافظة الذي كان معتمداً حتى العام ١٩٤٣ كان مساعداً على تحقيق الوحدة الوطنية عبر إشراك مناطق إسلامية ومسيحية في انتخاب النواب ولكنه كان في الوقت نفسه مكرساً للإقطاعية ولسيطرة الزعماء الإقطاعيين والطائفيين على الانتخابات. أما قانون الدائرة الفردية الذي وضعه الرئيس شمعون، تشبهاً بالنموذج البريطاني، فلقد خفف من سيطرة الإقطاع، لكنه فكك الوحدة الوطنية شعبياً وأبعد زعماء تقليديين كانوا يشكّلون بتحالفاتهم جسراً فوقياً للوحدة الوطنية. من هنا اعتبر فؤاد شهاب الدائرة الوسطى أيّ القضايا كحلّ وسط بين الحلّين المعترض عليهما، مقسماً في بعض الحالات القضاء إلى دائرتين أو جامعاً بين قضاةين تحقيقاً للمشاركة الطائفية في الانتخابات.^{٤١٢}

استخلص الرئيس شهاب من نتائج انتخابات عام ١٩٦٠ درسين أولهما أنه وجد الواقع السياسي التقليدي أكثر تجذراً في النظام من القدرة الشهابية على إضعافه مع انقضاء ثلث العهد تقريباً، فعاد الزعماء إليهم على مقاعدهم. وثانيهما أنه عليه التحويل على الآباء التقليديين للسياسة اللبنانية، فهؤلاء بؤابة حتمية لإدخال شخصيات شابة إلى الحياة السياسية ومجلس النواب.^{٤١٣}

بدأت نتائج الانتخابات النيابية مخيبة إذ لم يولد الواقع السياسي الجديد الذي كان يتوقّعه، وعلى غرار بشارة الخوري وكميل شمعون نجح فؤاد شهاب بدوره في إدخال تغيير ظاهري إلى مجلس النواب عبر انتخابات نيابية عامة أدارها عهده مرتين في عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٤ ومهد لهما بحلّ مجلس النواب. نجح العهد الشهابي في إيصال ٥٣ نائباً إلى البرلمان، أي بما يزيد عن نصف أعداد أعضائه، لكنّ العبرة المستخلصة من القانون الجديد للانتخاب ونتائج أول انتخابات أجريت على أساسه آلت إلى حقيقة غير مرضية تماماً: أعاد فؤاد شهاب إلى مجلس النواب توازنه السياسي والتمثيلي، وثبت عبر استمرار الزعماء التقليديين في مواقعهم، معادلة الاستقرار الداخلي وانتزع من أيديهم ذرائع

٤١٢- المرجع السابق.

٤١٣- نقولا ناصيف، مرجع سابق، جمهورية فؤاد شهاب، صفحة ٤٢٧.

انفجار الشارع، لكنّه لم يصل بذلك إلى الإصلاح السّياسيّ. صحيح أنّه قد نشأت طبقة سياسيّة شهابيّة استمدّت جذورها القويّة من زعماء تقليديّين رفدوها بدعم غير مشروط، لكنّ الرئيس شهاب كان قد تيّمن أنّه من دون تلك الطبقة عاجز عن حكم لبنان.^{٤١٤}

جعلت نتائج هذه الانتخابات آمال الرئيس شهاب بإصلاح سياسيّ ودستوري بعيدة المنال، إذ لم يجد الرئيس إلى جانبه طبقة سياسيّة شابة فاعلة تشجّعه، من داخل المجلس النيابيّ، على خوض هذا الهدف من دون تردّد وتحفّظ وتمضي به إلى نهايته من دون الالتفات إلى المصالح الخاصّة والمكاسب الانتخابيّة والسّياسيّة.^{٤١٥}

لم تكن نتائج قانون عام ١٩٦٠ وحدها العقبة في مشروع الإصلاح السّياسيّ الذي رمى إليه الرئيس شهاب. فقد اصطدم هذا المشروع بعد سنةٍ ونصف من العهد بمفاجأة غير مألوفة وغير مسبوقّة في الحياة السّياسيّة اللبنانيّة قلبت كلّ شيء رأساً على عقب وأحدثت هزّة عنيفة في النظام والحكم والجيش والمؤسّسات والاستقرار، هي محاولة الانقلاب العسكريّ. توقّفت مسيرة الإصلاح يومها وأطلقت يد الشعبة الثانية في مراقبة الحياة السّياسيّة والوطنية تفادياً لتكرار محاولة كانت ترمي إلى الاستيلاء على السلطة وإسقاط النظام وقتل رئيس الجمهوريّة.^{٤١٦}

يعتقد حرب بأنّه لم يكن هناك أيّ محاولة لإفشال وإعاقة للسياسات العامّة بالمعنى المباشر، ولكن إذا أردنا أن نصوّر الموضوع بطريقة مبسّطة، فإنّ السياسات العامّة بدأت مع الرئيس شهاب وتفاعلت في ظلّ حكمه، واستمرّت بنمط أقل في عهد الرئيس شارل حلو، وتلاشت أو زالت نهائيّاً في ١٩٧٠ مع بداية عهد الرئيس سليمان فرنجيه.^{٤١٧} ما كان يُعرف بالشهابيين - أيّ أركان إدارة وحكم العهد الشهابيّ - هم الذين أفشلوا وأعاقوا السياسات العامّة التي كان قد وضعها الرئيس شهاب. أمّا إذا أردنا أن نتكلّم بالمباشر، فأغلبية القوى المعارضة كانت التيارات القوميّة، وإلى مستوى أقل اليمين المتطرّف المتمثّل بالرئيس كميل شمعون. لكن لم يكن هناك أيّ معارضة جوهريّة للحكم الشهابيّ. وعن عدم استمراريّة هذه السياسات العامّة، يوعز حرب السبب إلى المقاربة السّياسيّة إلى لبنان والنظرة المختلفة إليه.

٤١٤ - نقولا ناصيف، مرجع سابق، جمهوريّة فؤاد شهاب، صفحة ٤٢٧-٤٢٨.

٤١٥ - نقولا ناصيف، مرجع سابق، جمهوريّة فؤاد شهاب، صفحة ٤٢٨-٤٢٩.

٤١٦ - نقولا ناصيف، مرجع سابق، جمهوريّة فؤاد شهاب، صفحة ٤٢٩.

٤١٧ - رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة ١٩٧٠-١٩٧٦.

في ما يتعلّق بالسياسة، لا تختلف الشهابيّة عن الممارسات السياسيّة اليوميّة في لبنان. الفرق كان في سياسة الإدارة والسياسة الاقتصاديّة.^{٤١٨}

بعكس مروان حرب، يعتقد أحمد الحاج بأنّه تمّت إعاقة وإفشال السياسات العامّة التي وجدت في العهد الشهابيّ؛ فدائمًا ترى في كلّ الإدارات موظّفين يخالفون القوانين وفي المجلس النيابيّ نواب يعترضون على تلك السياسات. وسرد لي اللواء قصّةً بينه وبين الرئيس الراحل إلياس الهراوي عندما فاتحه الهراوي بنيّته إقامة إصلاح، فقال له اللواء «بأنّ القصّة بسيطة، فأنت ابن زحلّه ولست ابن دولة أفلاطون، بالإضافة إلى أنّك زعيم سياسيّ ولديك مؤيّدون موارنة وكاثوليك وشيعية ومن كلّ الطوائف، فعندما تريد أن تتوسّط لأحدٍ من جماعاتك، فعليك بالأفضل، وكذلك بالنسبة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء. وعندما يلتحق هؤلاء بالإدارة يرفع مباشرةً عنهم الغطاء السياسيّ على قاعدة الذي يحسن يكافأ والذي يخطئ يعاقب وسوف ترى كيف ستسير الأمور على ما يرام... يضيف الحاج: يجب على الرأس أن يكون هو نفسه متجرّدًا كي يطبّق تلك المبادئ!»

يقول جان مراد بأنّه «عندما أصدرت الدراسة ووضعت الخطة الخمسيّة، تبلورت كلّ تلك الأفكار ضمن أهدافٍ اقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة وإداريّة، لأنّ كلّ ذلك مترابط ضمن نصف الخطة. فالعمل الاجتماعيّ كان مخطّط له بمختلف المناطق الريفية والمدنيّة. المؤسف، بحسب مراد، أنّه عندما تقرّرت تلك الخطة، كان العهد الشهابيّ في آخره، وانتخب شارل حلو الذي لم يكن مؤمنًا بمبدأ تدخّل الدولة في الاقتصاد، ورفض تطبيق الخطة وخضع لضغط أصحاب الرساميل، كما يسمّيهم مراد، علمًا أنّ هؤلاء هم الأكثر تضررًا من عدم السير في الخطة التي أساسها البنى التحتية (Infrastructure)، كالمياه والكهرباء والطرق، التي هي حاجة ضروريّة لهم كي يستطيعوا النجاح في استثماراتهم. هذا ليس تدخّلنا في الاقتصاد، بل دعم ورعاية، والفرق كبير. للأسف لم يفهموا ذلك، يقول مراد بتأسف.»^{٤١٩}

«راهن شهاب على خلفه شارل حلو لمتابعة تلك المسيرة، لكنّه لم يكن إيديولوجيًا أبدًا في هذا التوجّه، بالرغم من ثقافته العميقة. فبدل اعتماد الخطة كاملةً، بدأوا باختيار

٤١٨- مروان حرب، مقابلة، مرجع سابق.

٤١٩- جان مراد، مقابلة، مرجع سابق.

مشاريع من تلك الخطة بحسب طلبات السياسيين، فلم تعد الخطة صالحة كونها كانت مكوّنة من مشاريع مرتبطة ببعضها عضوياً بالكامل.^{٤٢٠}

يشدّد مراد بأنّ «هناك نقطة يجب التوقّف عندها، وهي أنّ شارل حلو ينتمي إلى مدرسة ميشال شيحا الفكرية، أي الاقتصاد الحرّ لأقصى الحدود. لكن عندما كتب شيحا، كان الوضع مؤثّياً لهذا الجو وأفاد لبنان، بحيث أنّه سنح للغنى الخليجي الجديد أن يتدفّق إلى لبنان، بسبب خبرة رجال الأعمال اللبنانيون وقوانين لبنان التي كانت ترعى هذه الحركة الحرّة للاقتصاد وللمال. وعندما أتى الرئيس شهاب إلى الحكم، أشياء كثيرة تعيّرت، بما فيها الذهنية اللبنانيّة، بالإضافة إلى صعود نجم الحزب الشيوعيّ والفكرة الاشتراكية. وازداد الوعي من خلال طلب العلم والدخول إلى المدرسة خصوصاً في مناطق الأطراف وعند الإناث، كما ازدادت المطالبة بالحقوق. فتنبّه فؤاد شهاب لكلّ تلك المتغيّرات وعمل على هذا الأساس.»^{٤٢١}

في وقتٍ لاحق، أسرّ الرئيس شهاب مراراً أمام معاونيه أنّه أخفق في تحقيق إصلاح سياسي، مضيفاً «بأنّ الإصلاح الإداريّ ضروري لكنّه غير كافٍ وينبغي اقتترانه بإصلاح سياسي؛ إذا لم يجرّ إصلاح سياسي، سينفجر البلد.»^{٤٢٢}

نستنتج بأنّ الدراسة الأولى لبعثة إيرفد عن حاجات وإمكانيات التطوير في لبنان خلص إلى أنّ القاعدة الأساسية للتطوير هي في الواقع التخفيف من أسباب إخفاقاته، وتقوية العوامل الإيجابية، وتقليل العوامل السلبية إذا كانت معيقة ومخلّة بالتوازن.

نرى إذاً أنّه انطلاقاً من دراسات بعثة إيرفد وانسجاماً مع تفكيره الخاصّ، رسم فؤاد شهاب سياسته الاقتصادية الاجتماعية التي يمكن تلخيصها بالمبادئ والأسس التالية: أولاً المحافظة على الحرّية الاقتصادية وسريّة المصارف والحرّية النقديّة وتشجيع الاستيراد والتصدير وتنمية قطاع السياحة والتجارة، وثانياً إنشاء مؤسسات حكومية واقتصادية حديثة غايتها رعاية الاقتصاد وضبط قواعده. ثالثاً اعتماد خطة خمسية لتعميم الماء والكهرباء والطرق على كلّ القرى والداكر في كلّ المناطق اللبنانيّة. رابعاً إنشاء صندوق للضمان الاجتماعيّ غايته ضمان حقوق العمّال والأجراء من جهة وضمان

٤٢٠ - جان مراد، مقابلة، مرجع سابق.

٤٢١ - المرجع السابق.

٤٢٢ - نقولا ناصيف، مرجع سابق، جمهورية فؤاد شهاب، صفحة ٤٢٩.

شيخوختهم وتوفير العناية والضمان الاجتماعيّ الصحيّ لهم. خامسًا تعزيز الجامعة اللبنانية وإنشاء مدارس مهنيّة وتعميم التعليم الابتدائي والثانويّ والمهنيّ في كلّ لبنان. وسادسًا المحافظة على القطاع التجاري وقطاع الخدمات وتحديثهما وتشجيع الصناعة اللبنانية ولاسيّما الصناعات الصغيرة القادرة على التصدير إلى البلاد العربيّة.

نستخلص بأنّ دراسة بعثات إيرفد كانت شاملة على كلّ مساحة الوطن وهذا مرده إلى أنّه لا يمكن تنمية الأغنياء فقط، ولا الفقراء فقط. إذ ليس من الممكن تنمية الفقراء إذا كانت الطبقة المتوسّطة وحتى الغنيّة غير مرتاحة، لأنّ الاستثمارات تأتي من الطبقة الغنيّة، والاستثمار يخلق الغنى والغنى يخلق فرص العمل، وهذا هو سبب الترابط العضويّ بين مختلف الطبقات التي تشكّل الحلقة الاجتماعيّة والاقتصاديّة في البلد.

نرى أنّه كان هناك هدف واحد للرئيس شهاب هو تنمية لبنان، وهو القائل «خلقنا الاستقلال، ويجب علينا خلق دولة الاستقلال». فبالنسبة إلى الرئيس شهاب تلك كانت رسالة؛ ومن أجل أن يفهم أي إنسان ما قام به الرئيس شهاب يجب أن يفهم شخصيّته؛ فالرئيس شهاب كان يجسّد الرجل النزيه والعاقل. كان مارداً في الكبر وعزّة النفس والوطنية والنزاهة، لكنّه لم يكن متعجرفاً بل تميّز بالتواضع والتحقّف.

إذاً تلك كانت صفات الرئيس شهاب التي من خلاله أراد أن يخلق دولة الاستقلال ويعدل بين الناس من خلال التوازن في الإنماء وتوزيع الثروة، وهو الذي اعتبر بأنّ أوجه اللامساواة الاجتماعيّة-الاقتصاديّة تشكّل المصدر الرئيسي للاضطرابات والتوترات السياسيّة وتمثّل الإشكاليّة الرئيسيّة التي تستدعي حلاً. فالقضية الاجتماعيّة كانت الهَمّ الأساس للرئيس شهاب، وهو أولى بعثة إيرفد أهميّة كبرى ومدّها بدعمٍ معنويّ كبير عندما قال خلال مقابلة مع رئيسها في ٤ حزيران ١٩٦٣ بأنّه «ليست هناك من سلطة أعلى من سلطة بعثة إيرفد»، لكن من دون إغفال دور المؤسسات اللبنانية، فكلّ شيء كان يمرّ من خلال وزارة التصميم وبعد موافقة فريق الرئيس شهاب الاستشاري.

نستخلص أخيراً بأنّ الإصلاح الإداريّ وحده لا يكفي، وهو ما كشفه الرئيس شهاب أمام معاونه عندما قال بأنّه أخفق في تحقيق إصلاحٍ سياسيّ وبأنّ الإصلاح الإداريّ وحده غير كافٍ، وإذا لم يتمّ، سيؤدّي ذلك إلى انفجار البلد.